الشفافية ومكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان

أ. د. حسام بدراوي

مركز تحوت للدراسات السياسية
TCPS (Thoth Center for political studies)
Political Think Tank

نبذة عن مركز تحوت للدراسات السياسية

تحوت أو Thoth هو إله الحكمة والكتابة عند قدماء المصريين.

المركز هو مؤسسة أهلية مصرية غير هادفة للربح، نابعة من مؤسسة النيل بدراوي للتعليم والتنمية وجمعية الحالمون بالغد. المركز هو مبادره إجتماعيه تستهدف خدمه المجتمع وصانعي القرار علي كافة المستويات، وطرح بدائل سياسية وإجتماعيهبدون أجندات مفروضة. إن مبادرة إنشاء مركز جديد يتمتع بالجدارة المهنية والإحترام العالمي ويصدر سياسات وابحاث لها سوقاً داخلية وخارجية، هو خطوة هامة ومطلوبة وتهدف الي:

١. تقديم حلول أو توصيات سياسية عملية للتحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

٢. استنباط وتحديد التهديدات والفرص المستقبلية لمصر.

ويعد المركز أوراقه البحثية تفصيلا حسب احتياجات المجتمع السياسية والتنمويه الحالية والمستقبلية ،ويتمتع بالاستقلالية المدنية، وقيادة معروفة بالرآي المستقل والمصداقية والتنوع، يستخدم المركز التحليل الموضوعي للآحداث ويستطلع الرآي العام في حدود القانون عند الإحتياج.

مساحة عمل المركز Scope of work

أربعة محاور ومبادرات يطرحها المركز :

١ـ البدائل السياسية والاجتماعية لقيادة البلاد في ظل ضعف النظام الحزبي في مصر الأحزاب وعدم اتفاق القوي السياسية داخل البرلمان مما يهدد التنمية المستدامة، مع وجود تحدي اقتصادي جبار.

٢ـ سياسة مصر الخارجية الاقليمية والدولية .

3ـ التنمية الإنسانية للسكان بصفتها المدخل طويل المدي من بوابة التعليم والصحة والثقافة والفن والإعلام.

٤ـ دمج حقوق الانسان بالمفهوم الواسع في السياسة المصرية الداخلية والخارجية وتطوير الخطاب الديني

هذا بالاضافة إلى إيجاد مبادرة أو اثنين يخرج منهما مشاريع يمكن أن يضيفوا علي المدي المتوسط خدمة البلاد.

اصدارات المركز:سيصدر المركز مجموعة من الدوريات والأبحاث التي يمكن الحصول عليها باللغة العربية والانجليزية ولغات أخري، علي موقع المركز علي شبكة الانترنت . كما سقوم المركز بتنظيم سلسلة من المحاضرات السياسية التي يلقيها خبراء سياسيين مصريين ودوليين لإثراء الفكر السياسي ومناقشة البدائل السياسية بحرية ، وسيصدر المركز هذه المحاضرات وملخص المناقشات بشكل دوري.

الشفافية ومكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان

أ. د. حسام بدراوي

يعرف الفساد بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة. وتعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، وهي ظاهرة لا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى، إلا أنها تتفاوت من حيث الحجم والدرجة بين مجتمع وآخر. وبالرغم من وجود الفساد في معظم المجتمعات إلا أن البيئة التي ترافق بعض أنواع الأنظمة السياسية كالأنظمة الاستبدادية الديكتاتورية تشجع على بروز ظاهرة الفساد وتغلغلها أكثر من أي نظام آخر بينما تضعف هذه الظاهرة في الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على أسس من احترام حقوق الإنسان وحرياته العامة وعلى الشفافية والمساءلة وسيادة القانون..

إن الفساد وفقاً لتعريف معجم أوكسفورد الإنكليزي هو"انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحسوبيه.
أما الفساد وفقاً لتعريف البنك الدولي فهو استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (الشخصي) غير المشروع.
وفي جميع الأحوال فإن الفساد هو انطباع لدي الجمهور بتكرار الفعل الفاسد والتعود عليه والتكيف أحيانا علي قبوله. اما اذا تم إكتشافه والتعامل القانوني معه فقد تحول الي جريمة وهنا يمكن احصاءه والتعامل المباشر مع مرتكبيه.
وللأسف فإن كل أنواع الأنظمة السياسية معرضة للفساد التي تتنوع أشكاله إلا أن اكثرها شيوعاً هي المحسوبية والرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب.
وتختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن سلطة قضائية لأخرى. فإجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين قد تعتبر غير قانونية في بلد آخر. وقد تكون لقوات الشرطة والمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات وهو ما يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات والفساد. وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان الأخرى في البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في بلاد أخري.
أما الفساد المالي فيعرف بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها.
كذلك فإن الفساد الإداري يتعلق بمظاهر الفساد والإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدرعن الموظف العام خلال تأديته لمهام وظيفته الرسمية.
وهناك فساد الشركات المملوكه للدوله أو ذات الملكيه العامه و الذي يتمثل في انحرافات (مالية أو إدارية) ترتكب في حق اصحاب الأسهم.
ولا يمكن للفساد أن يتشأ بدون ظروف ملائمة مثل:
•أن تكون المؤسسات الحكومية متناحرة ومنفصلة عن بعضها.
•أوأن تتركز السلطة بيد صناع قرار بلا مسئولية أو محاسبية امام الشعب في ظل غياب الديمقراطية أو عجزها.

ولا يختلف الباحثون في أن انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة سبب واضح للفساد
كذلك فإن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة ويتيح الفرصه للممارسات غير النزيهة.

ويضاف الي ذلك غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر. ويزيد من إمكانية حدوث الفساد والحروب والتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والعوز والفقر وتدني مستويات التعليم.
كذلك فإن هناك أسبابا إدارية وتنظيمية تخلق مناخا مناسبا لإنتشار الفساد وتشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددها.
واخيرا فإن غياب الديمقراطية مثل عدم وجود برلمان قوي يستطيع مساءلة الحاكم ورئيس الحكومة والوزراء وأي من إداريي الدولة وعدم احترام القانون بصفة عامة او استخدامه من السلطة بشكل إنتقائي علي من يختلف مع النظام القائم تعد أسبابا لا يستهان بها.

ويجدر بالمجتمعات الراغبة في التنمة أن تفكر فى أليات مكافحة الفساد بإيقاف أسبابة وليس فقط بإكتشافه وتحويله الي جريمة.

ويرتبط بمفهوم الشفافية مفهوم أخر هو المساءلة، حيث أن وجود هذا المفهوم يعد ضابطا وحاكما للممارسات المتعلقة بالشفافية، فى ظل أنظمة الحكم والادارة التى تاخذ فى اعتبارها مبادئ وأسس حقوق الإنسان.

ويمكنني ان أحدد علاقه الفساد بحقوق الإنسان في التالي :

- إن الفساد يؤدى الى انتهاك إلزامية الحكومة تجاه المواطنين، حيث أن فساد ادارة الموارد العامة يقوض قدرة الحكومة على تقديم حزمة الخدمات التي هي حقوق مفروضة للمواطنين بما فى ذلك الصحة والتعليم والخدمات الإجتماعية الضرورية لتحقيق الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.
- إن انتشار الفساد يعمق التمييز فى الحصول على الخدمات العامة لصالح القادرين علي تلبية طلبات الفاسدين من الرشوة وخلافه.
- إن الفساد يؤثر على التمتع بالحقوق المدنية و السياسية فهو يضعف المؤسسات الديموقراطية سواء الديمقراطيات الحديثة أو الراسخة. اذا كان الفساد هو السائد فى الوظائف العامة فإن القرارات لا تأخذ فى الإعتبار مصالح المجتمع، وكنتيجة لذلك فإن الفساد يحطم شرعية النظام الديمقراطى أماماً عين الجماهير, مما يؤدى إلى فقدان الدعم الشعبى للديمقراطية حيث يثبط الجماهير عن ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. ويعتبر تزوير الانتخابات و الفساد فى تمويل الأحزاب السياسية من الممارسات الفاسدة وثيقة الصلة بانهيار الحياه السياسية، وتمتع المواطن بالحقوق المدنية والسياسية
- وفى البلاد التى ينتشر فيها فساد نظم سيادة القانون، تتأخر العداله الناجزة ويحس المواطن ان اللجوء الي القضاء لا يحقق العدل فيبدأ تدريجيا فقدان الثقة في أهم أعمدة بناء استدامة الحرية وهو تطبيق القانون وتنتشر الفوضي ويزداد الإحتقان.
  وفي وسط هذه الممارسات تضيع فرص وصول الفئات غير القادرة على تقديم الرشاوى للوصول الى العدالة متمثلة فى الحق فى المساواة أمام القانون والحق فى محاكمة عادلة. فى الحقيقة فإن الفساد فى سيادة القانون من شأنه إضعاف نظام المساءلة المعنية بتحقيق حقوق الإنسان علي كافه المستويات وتساهم فى تكريس ثقافة الإفلات من العقاب.

إن مبادىء ومؤسسات حقوق الإنسان مكون ضروري لنجاح واستمرارية استراتيجيات مكافحة الفساد حيث أنه

أولا: نجاح جهود مكافحة الفساد مرهون بالنظر اليه كونه مشكلة نظامية وليست مشكلة أفراد. كذلك شمولية الإستجابة ضد الفساد بمؤسسات فعالة وقوانين ملائمة وإصلاحات رشيدة فى الإدارة الحكومية وإشراك أصحاب المصلحة من داخل الحكومة وخارجها. وعليه فإن اعتماد أطر قانونية لمكافحة الفساد لن تكون ذات جدوى بدون مشاركة قوية للمجتمع المدنى ونشر لثقافة النزاهة فى مؤسسات الدولة.
إنني أؤكد أن نشاط المجتمع المدنى ضد الفساد يحتاج للمساعدة حتى يتمكن من تحقيق أهدافه فى إطار قانونى يتمتع بالقوة ونظام سياسى منفتح.

ثانيا: مكافحة الفساد (وعلى غرار حقوق الانسان) عملية طويلة الأمد تطلب تغيرات عميقة فى المجتمع تشمل مؤسسات البلاد وقوانينها وثقافتها، وعليه فإن فعالية استراتيجية مكافحة الفساد مرتبطة بالإستفادة من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وعناصره مثل استقلال القضاء وحرية الصحافة و حرية النشر, و الشفافية فى النظام السياسى، والمساءلة وكلها مبادىء ضرورية لوضع استراتيجية ناجحة لمكافحة الفساد.

- تحديد دور وخصائص المؤسسات الحكومية و الأهلية التى يمكن أن تقوم بدور فعال فى مكافحة الفساد لمساندة دور السلطة القضائية و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات الدولية لمكافحة الفساد.
- تحقيق الشفافية و المساءلة كمبادئ أساسية فى حقوق الإنسان المبنية على منهج التنمية, وهى مكملة للإستراتيجيات الناجحة ضد الفساد. إن هناك بعض التدابير التى من شأنها تعزيز الشفافية والمساءلة و استدامة مكافحة الفساد مرتبطة ارتباطا وثيقا باعتماد قوانين تضمن حصول الجماهير على المعلومات الصحيحة عن العمليات الحكومية و القرارات السياسات و الإصلاحات المؤسسية.
- إن مشاركة المجتمع المدنى والإعلام فى النظرة نحو قيمة المساءلة والشفافية كأمر حيوى وهام جدا فى مكافحة الفساد، كدرس مستفاد من خلاصة تجربة حركات حقوق الإنسان فى المجتمعات المدنية فى رفع الوعى بمضار الفساد، وبناء التحالفات بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لد عم هذه الجهود. إن هيئات مكافحة الفساد و تطبيق القوانين غالبا ما تتجاهل أو تقلل من إحتمالية حدوث تضارب بين سياسات مكافحة الفساد و تقنياته من ناحية, و مبادئ حقوق الإنسان من ناحية اخرى، وعليه فمن المهم تحديد أنواع سياسات مكافحة توافقيا مع مبادئ حقوق الإنسان. بما يضمن عدم التأثير السلبى على حقوق كافة المشتركين بما فيهم الجناة و الشهود و نشطاء مكافحة الفساد. ولعلي انبه هنا بأهميه احترام حقوق الخصوصية و المحاكمة العادلة التى تعتبر أمثلة لانتهاك حقوق الإنسان فى حملات مكافحة الفساد, كذلك استخدام البطش كتقنية لمكافحة الفساد، قد ينال الشرفاء قبل الفاسدين وكذلك عدم ملائمة الإجراءات الإدارية في أحيان كثيرة مما قد يجرم الشرفاء.

وعلي أجهزه مكافحه الفساد الحذر من التدخل الشديد في كل إجراءات الحياه الحكوميه مما يخلق أحيانا مزيد من البيروقرطيه فتنتهك حقوق المواطنين في الطريق الي منع الممارسات الفاسدة.
وعليه مثلا فإنه من الواجب إعتبار مسألة عبء الإثبات فى قضايا الفساد, الذى هو مجال لإقامة توازن بين اعتبارات ضرورات عمليات التحقيق و الإستجوابات فى قضايا الفساد و ما يوازيها من حقوق الإنسان و وخطورة تسييس حملات مكافحة الفساد، واستخدامها بدون شفافية وتوثيق، كأداه حكومية لقمع المعارضين السياسية أو تصفية الخصومات.
وفى هذا السياق تتضح أهمية وجود سبل فعالة لإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الناجمة عن الفساد أو التدابير المتخذة لمكافحته.

إننى أعلم أن هناك توجهات نحو مراجعة نظم إدارة الموارد البشرية فى الإدارة الحكومية و الأخذ بنظام اللامركزية وتحديث نظم الإدارة المالية و المراجعة وتقييم الأداء العام. إلا أن هذه الجهود تحتاج إلى المزيد من الفاعلية. فلابد أن يحل التشاور بين المسؤولين لإتخاذ القرار المشترك محل الوسائل الإنفرادية فى ظل سيطرة المركزية. ولا شك أن نموذج"الحكم" التقليدى بسلطة منفردة لا تتسم بالشفافية و تظل فوق المساءلة, لم يعد مناسباً للإدارة. إنه من الضروري تيسير حصول الجمهور على الخدمات العامة و أن تكون هذه الخدمات على مستوى عال من الجودة. ومما لا شك فيه أن صياغة السياسات الناجحة وفعالية تطبيقها تتطلبان إشتراك كل الأطراف المعنية مع إحترام مبادىء النزاهة والشفافية والمساءلة

ولعلنا ندرك من هذه المقالة ان منع الممارسات الفاسده لا يتأتي بالكشف عنها فقط بل بمنع حدوثها وذلك بالعمل علي تفادي أسباب وجودها. فلا نفرح بعدد القضايا التي يتم الكشف عنها، وهو مجهود محمود، ولكن العمل الجاد علي مستويات مختلفة للوقاية من اسبابها .

وأخيرا أختم توصياتي فى البيئة المصرية بالتالي:

1. يجب أن تكون إجراءات مكافحة الفساد في كافة القطاعات، برؤية متكاملة .
2. يجب أن تقوم الحكومة المصرية بإصدار معلومات يتم تحديثها بصفة دورية ونشرها على شبكة الانترنت، وتشتمل على الميزانيات وتقييم الأداء على المستويين المحلى والوطنى، فى كافة المجالات.
3. يجب أن تقوم الحكومة المصرية بتطبيق أنظمة قومية فعالة للإبلاغ عن الممارسات الفاسدة وانتهاكات حقوق الانسان.
4. يجب أن تكون جهات التمويل والدعم الفنى المانحة على قدر كبير من الوضوح والصراحة فيما يتعلق بالإفصاح عن المساهمات المالية التى تقدمها وموعد تقديمها والجهة المقدمة إليها، والنوايا الحقيقية. كما يجب ان تقوم بتقييم برامجها، من خلال استخدام آليات المحاسبة والمراجعة، وذلك من أجل ترشيد النفقات الخاصة بالتحويلات وتحسين الكفاءة وتقليص فرص ظهور الفساد.
5. يجب أن توفر الحكومة المصرية الحماية للمبلغين عن ممارسات الفساد من الأفراد الذين يعملون بالمؤسسات.
6. يجب ان يتقاضى العاملون أجرا لائقا يتناسب مع تعليمهم ومهارتهم والتدريب الذى تلقوه.
7. يجب توضيح القواعد المنظمة لتعارض المصالح وفقا لمبدأ دعم الشفافية.
9. يجب تطبيق ميثاق النزاهة في التعاملات التجارية والذى يتضمن اتفاق يلتزم به كل من مقدمى العطاء والهيئات المتعاقدة ويحظر فيه عرض أو قبول الرشاوى فى التعاقدات العامة.
10. يجب توفير الخبرات الضرورية والموارد والإستقلالية للهيئات المعنية بمكافحة الفساد
11. يجب علي الدوله تفعيل الحكومه الإلكترونيه وتحقيق الخدمات للمواطنين بدون الحاجه للإتصال المباشر مع موظفي الدولة. كذلك فإن التدريب التحويلي وإيجاد الفرص للمعاش المبكر لملايين العاملين في الحكومه المصريه هام للغايه حيث أن أحد اهم اسباب الفساد هو تكدس العماله في المؤسسات الحكوميه التي يمكن إدارتها بعشرين بالمائه فقط من حجمها الحالي.

إننا يجب أن ندرك ضرورة اتباع الأساليب العصرية التكنولوجية الحديثة في نظم إدارة الدولة وحوكمة المؤسسات الحكومية بحيث تتفاعل السلطات السياسية و الإقتصادية و الإدارية و تعمل فى منظومة متكاملة يعتمد كل عنصر منها على فعالية أداء العناصر الأخرى – على جميع المستويات في غايه الأهميه لمنع الممارسات الفاسدة وحماية حقوق الإنسان في نفس الوقت.

مراجع

- ▪مؤتمر" الحكم الرشيد وحقوق الإنسان "بوارسو ببولندا
- ▪المؤتمر السنوى الدولى (OPEN SOCIETY JUSTICE INITIATIVE
- ▪ميثاق الأمم المتحدة
- ▪الإعلان العالمى لحقوق الإنسان المعلن والمنشور بموجب قرار الجمعية العامة للأممالمتحدة
- ▪المؤتمر الثالث للإصلاح العربى
- منظمة الشفافية العالمية